

قرارات

وزارة العدل

قرار وزير العدل رقم ٩٣٥٨ لسنة ٢٠١٧

بتخويف بعض العاملين بقطاع المعالجات التجارية بوزارة التجارة والصناعة
صفة مأمورى الضبط القضائى

وزير العدل

بعد الاطلاع على المادة (٢٣) من قانون الإجراءات الجنائية ؛
وعلى القانون رقم ١٦١ لسنة ١٩٩٨ بشأن حماية الاقتصاد القومى من الآثار
الناجمة عن الممارسات الضارة فى التجارة الدولية ؛
وعلى السيد المهندس وزير التجارة والصناعة رقم (١٦٦٠٧) المؤرخ ٢٠١٧/١٠/٧ ؛

قرر :

(المادة الأولى)

يُخول بعض العاملين بقطاع المعالجات التجارية بوزارة الصناعة والتجارة
الآتية أسماؤهم بصفتهم الوظيفية - كل فى دائرة اختصاصه - صفة مأمورى
الضبط القضائى ، وذلك بالنسبة للجرائم التى تقع بالمخالفة لأحكام القانون
رقم ١٦١ لسنة ١٩٩٨ بشأن حماية الاقتصاد القومى من الآثار الناجمة عن الممارسات
الضارة فى التجارة الدولية ، وهم :

الوظيفة	الاسم	م
رئيس قطاع المعالجات التجارية	إبراهيم عبد العال عبده السجينى	١
مدير عام إدارة الشكاوى	أحمد فتحى السيد أحمد	٢
مدير عام معالجات الدعم والإغراق	أمل عطيه أحمد	٣

الاسم	الوظيفة	م
يحيى محمد الشبراوى محمد	مدير عام إدارة حسابات الضرر	٤
شاهيناز محمد محمد على	مدير عام إدارة متابعة تحصيل الرسوم	٥
عبد الله محمد عبد الله رضا	باحث قانوني بإدارة معاملات الدعم والإغراق	٦

(المادة الثانية)

يُنشر هذا القرار في الواقع المصري على نفقة الجهة طالبة القرار ، ويعمل به اعتباراً من تاريخ نشره .

صدر في ٢٠١٧/١١/٦

وزير العدل

المستشار / محمد حسام عبد الرحيم